

Distr.: Limited  
14 April 2005  
Arabic  
Original: English and Russian

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي  
في الأغراض السلمية  
اللجنة الفرعية القانونية  
الدورة الرابعة والأربعون  
فيينا، ٤-١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥  
البند ٤ من جدول الأعمال  
حالة معاهدات الأمم المتحدة الخمس المتعلقة  
بالفضاء الخارجي وتطبيقها

## استبيان بشأن الخيارات الممكنة لتطوير قانون الفضاء الدولي مستقبلا

### ورقة عمل مقدّمة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا وكازاخستان

يُقدّم أن تقدّم الوفود إجابات عن الأسئلة التالية من أجل التعرّف على مواقف الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية فيما يتعلق بالأولويات الرئيسية في تطوير قانون الفضاء الدولي مستقبلا:

#### ١- كيف ينبغي النظر إلى الحالة الراهنة لقانون الفضاء الدولي؟

(أ) يفي قانون الفضاء الدولي الراهن (خمسة معاهدات بشأن الفضاء وخمس مجموعات مبادئ) بصورة تامّة بمتطلبات تطوير استكشاف الفضاء واستخدامه في الوقت الحاضر؟

(ب) يشكّل قانون الفضاء الدولي الراهن أساسا جيدا لتنظيم الأنشطة الفضائية التي تضطلع بها الدول، ولكن هناك حاجة إلى تعديل بعض الأحكام وتوسيعها. ويمكن تحقيق



ذلك عن طريق تفسير الأحكام ذات الصلة في قرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذه المسائل.  
(إذا اختير هذا الخيار، لعلّ من المفيد تحديد المسائل المشمولة)؛

(ج) لقد ظل قانون الفضاء الدولي الراهن بمثابة دليل جيد تسترشد به الدول في استكشاف الفضاء واستخدامه منذ بداية عصر الفضاء، ولكنه لم يعد يؤدي وظائفه الرقابية على نحو تام نتيجة لإضفاء الطابع التجاري على الأنشطة الفضائية وتنوع أصناف النشاط وظهور مواضيع جديدة على الساحة؛

(د) تقييمات أخرى لحالة قانون الفضاء الدولي؛

(هـ) من الصعب إجراء تقييم قاطع لحالة قانون الفضاء الدولي الراهنة.

## ٢- ما هي الخيارات الممكنة لتطوير قانون الفضاء الدولي مستقبلاً؟

(أ) ينبغي ترك معاهدات الفضاء الخمس والمجموعات الخمس من المبادئ الأساسية بشكلها الحالي في الأمد البعيد؛

(ب) لعلّ من المفيد أن يُضطّلع بعمل من أجل تعديل أحكام منفردة من معاهدات الفضاء والمبادئ الخاصة بالأنشطة الفضائية، وأن تعتمد الجمعية العامة قرارات بشأن مسائل محدّدة، إذا اقتضت الضرورة ذلك؛

(ج) ينبغي ترك الصكوك والمبادئ القائمة المتعلقة بقانون الفضاء الدولي بشكلها الحالي، على أن تُسدّ الثغرات الموجودة فيها بأحكام تشريعية وطنية؛

(د) ينبغي اتخاذ الخطوات التالية استعداداً لصوغ اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء: '١' ينبغي إدراج البند في جدول أعمال اللجنة الفرعية القانونية؛ '٢' ينبغي صوغ الخطوط العريضة للصك؛ '٣' ينبغي إجراء دراسة للخبرات التشريعية المكتسبة في صوغ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار؛ '٤' ينبغي إجراء حصر للأحكام القائمة في قانون الفضاء على الصعيدين الدولي والوطني لاستخدامها كأساس للصك المقبل؛ '٥' ينبغي، في الوقت ذاته، عدم وقف عملية التصديق على المعاهدات الراهنة والانضمام إليها من جانب الدول التي ليست أطرافاً فيها حتى الآن؛

(هـ) ينبغي أن يبدأ العمل بدون تأخير لصوغ اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء؛

(و) الخيارات الممكنة الأخرى لتطوير قانون الفضاء الدولي التي تعتبر ذات أولوية.

٣- ما هو النهج العام الذي ينبغي اتبعه إزاء جمع وتصنيف قانون الفضاء الدولي؟  
(بالنسبة للوفود التي أخذت بأحد الخيارين (د) أو (هـ) ردًا على السؤال ٢)

(أ) ينبغي أن يبدأ العمل "من الصفر" بطرح الأحكام الواردة في قانون الفضاء الدولي الحالي جانبا باعتبارها قد أدت غرضها؛

(ب) ينبغي أن تُستخدم معاهدات الفضاء الخمس الحالية كأساس لصوغ اتفاقية شاملة وتطوير الأحكام المطلوبة وإزالة الإزدواجية؛ وينبغي ترقية المبادئ الفردية لقانون الفضاء الدولي ووثائق "القانون اللين" الأخرى إلى صكوك للقانون الدولي ملزمة قانونيا؛ وينبغي صوغ أحكام جديدة لتلك الجوانب في النشاط الفضائي، التي كانت تقع في السابق خارج نطاق القانون الدولي، أو كانت تنظم داخل التشريعات الوطنية لفرادى الدول؛

(ج) النهج الأخرى إزاء صوغ اتفاقية شاملة للأمم المتحدة بشأن قانون الفضاء.